عوامل تشكيل التباينات السياسية

إعداد

الباحثة / أمنية عبد الرحمن محمد

باحثة دكتوراه في الآداب تخصص/ علم الاجتماع

تاريخ الاستلام: ٥ / ٦/ ٢٠٢٠م

تاريخ القبـول : ٢٠/ ٧ /٢٠٢٠م

ملخص :

ينطلق هذا البحث من قضية محورية وهي عوامل تشكيل التباينات السياسية وتحددت الأهداف الفرعية والقضايا المطروحة في البحث حول مجالات التنشئة السياسية والإنتماءات الطبقية والتباينات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المحددة للتوجهات السياسية، وكذلك المداخل النظرية التي تناولت أهم المقولات النظرية الخاصة بالتباينات السياسية المتمثلة في قضايا التعددية السياسية والحزبية ومؤسسات التنشئة السياسية والنخب والإعلام.

Abstract:

This research starts from a pivotal issue, which is the forming factors political differences, and it defines the sub-goals and issues raised in the research on the areas of political formation, class affiliations, and economic, social, political, and cultural differences identified for political trends, as well as theoretical approaches that dealt with the most important theoretical arguments for political differences represented in issues of political and partisan pluralism And institutions of political formation, elites and the media .

مقدمة:

تختلف نظرة المرء للسياسة باختلاف تجربته معها من خلال بيئته ومجتمعه وثقافته وعصره، فمنذ كانت المجتمعات البشرية نشأت السياسة، وقد تعاطاها رسل ومصلحون وخيرون ورواد نهوض بالبشرية إلي الأسمى، كما تعاطاها طغاه وانتهازيون سلطويون أنانيون وامتهنوها لمصالحهم الخاصة، ونشأت نظريات ومدارس سياسية متضاربة أحيانا ومتكاملة أحيانا آخرى، وتوزع الناس في انتماءاتهم الفكرية السياسية على مختلف تلك المدارس التي يدعي كل منها بأنه الرائد الأفضل لخير الإنسان وسعادته[١]، إن المجتمعات الإنسانية تقوم على حقيقة مفادها أن الاختلاف موجود في كل مجتمع وأن الاختلاف يؤدي إلي تعدد القوى الفاعلة في المجتمعات المعاصرة مما يقود إلي تعدد الآراء [٢]، وإن المجتمع يتكون من وحدات انتماء لا حصر لها، وهي تتنوع من حيث معيار التصنيف فيكون أساسها الدين أو المذهب أو الطريقة الصوفية أو الملة أو المشرب الثقافي أو الطائفة، أو يكون أساسها اللغة أو اللهجة، أو يكون أساسها نوع التعليم أو المهنة أو الحرفة، أو يكون وحدة العمل الوظيفي لجيش أو لجامعة أو شركة كبرى أو وسط عمل معين ، أو يكون أساسها الإقليم أو الحي أو القرية أو الحارة، أو يكون أساسها القبيلة أو العشيرة أو الأسرة أو غير ذلك [٣]

أولا: مفاهيم البحث

يتمحور مفهوم التباينات السياسية حول عددة تعريفات مرتبطة به، ويمكن قياس مؤشرات التباينات السياسية من خلال عدة مفاهيم نذكرها تباعا:-

١ـ التعددية السياسية والحزبية :

التعددية pluralism تكمن السمة المحورية للمجتمع التعددي في الاختلاف والتنوع، فالدولة التعددية تعني عدم هيمنة أي جماعة أو طبقة أو منظمة علي المجتمع ونظرا لأن مفهوم التعددية يدخل في إطار المفاهيم الاخري مثل العرقية والطائفية والقومية والديمقراطية والمشاركة فقد تباينت اتجاهات التعريف، ويذهب كثير من الكتاب علي البعد السياسي للتعددية حيث ينظر إليها باعتبارها وسيلة لتنظيم الحياة العامة علي أسس مشتركة مع احترام مختلف الاتجاهات القائمة في المجتمع الواحد كشرط رئيسي للممارسة الديمقراطية والمشاركة في المصير الواحد . (٤)

٢ـ النخبة السياسية :

ويقصد بالنخبة فئة من الأفراد محدودي العدد قد لا يتجاوزن ٢% أو أقل ممكن يمسكون بمصادر الثروة والسلطة في المجتمع، ويتخذون من السياسة العامة وسيلة وأداء لتكريس ثروتهم ونفوذهم، فهم الحكام الفعليون وإن لم تعرف أو تعلن أسماؤهم . أما الغالبية العظمي فهم المحكومون، ولذلك فإن أغلبية السياسات العامة لا تصدر استجابة للمطالب العامة أو لحل المشكلات لغالبية الجمهور، وأن النخبة هذه وبواسطة نفوذها وآلياتها تحاول إسكات الغالبية أو استرضائها واحتوائها بأقل ما يمكن من السياسات العامة " **dye** 2003 " .(٥)

٣ـ التنشئة السياسية:

تعرف التنشئة السياسية بأنها عملية توصيل للثقافة السياسية، وبالتالي تكون نتيجتها الطبيعية وجود مجموعة من الاتجاهات والمدارك ومعايير للقيم

والأحاسيس تجاه النظام السياسي، وأدواره المختلفة، وشاغلي هذه الأدوار، كما أنها تتضمن الإلمام بالقيم المؤثرة والمشاعر تجاه مدخلات المطالب إلي النظام ومخرجاته السلطوية [٦].

٤ـ الثقافة السياسية:

وتعرف على أنها نمط من الاتجاهات والتوجهات الخاصة بالأفراد تجاه السياسة، الأمر الذي يعطي معنى للأفعال السياسية ويشمل ذلك التوجهات الخاصة بالمعرفة وعلاقاتها بالأهداف والمعتقدات السياسية – أما التوجهات التقويمية "فتتناول الأحكام والآراء ذات الصلة بالأهداف السياسية إذ أن المعايير القيمية تطبق علي الأهداف والأحداث السياسية .ويمكن دراسة التوجهات الفردية تجاه أي هدف سياسي من منطلق المقومات الثلاثة السابق ذكرها، فقد يكون المرء علي معرفة مناسبة بكيفية عمل النظام السياسي وقد يكون معاديا للنظام أو رافضا له، وقد يشاركه في ذلك أصدقاؤه أو أسرته وهنا قد يستجيب سلبيا لمطالب النظام وهذا هو التوجه العاطفي، ومن الممكن أن لا يتمشي النظام مع أحكامه الأخلاقية، وهذا هو التوجه المتعلق بالتقويم.[٧]

وتشمل الثقافة السياسية عددة مفاهيم تتمثل في:

ـ المشاركة السياسية:

هي تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية إختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها.[٨]

ـ الاتجاهات السياسية :

وتعني القدرة واستعداد وتأهب الفرد للإستجابة للمواقف والمواضيع السياسية التي تتطلب رد فعل من خلال واقع خبرته الشخصية.(٩)

ومن خلال التعريفات السابقة يتحدد المفهوم الإجرائي **للتباينات السياسية**:- هي الاختلاف والتنوع والتعدد في الرؤى والأفكار السياسية، تلك الأفكار المكونة من أساليب التنشئة السياسية التي تحوي المعارف والثقافة السياسية، وكذلك التعددية الحزبية والنخبوية التي قد تكون عامل من عوامل تشكيل نمط وتوجهات الفرد السياسية داخل مجتمعه.

ثانيا ـ المداخل النظرية الخاصة بالبحث :

تعددت النظريات الخاصة بالتباينات السياسية من خلال المقولات النظرية الخاصة بالتباينات السياسية ونظريات التنشئة السياسية وتكوين الاتجاهات والانتماءات السياسية، المداخل النظرية في دور النخب في تشكيل التباينات السياسية، والمداخل النظرية الخاصة بدور الانتماءات الطبقية والاقتصادية في تشكيل الاتجاهات السياسية، وكذلك الاتجاهات النظرية، وسوف نركز علي المقولات النظرية الخاصة بالتباينات السياسية المتمثلة في قضايا التعددية السياسية والحزبية ومؤسسات التنشئة السياسية والنخب والإعلام " التي تخدم أهداف البحث الحالي وليس عرض النظرية كاملة، وذلك على النحو التالي :-

ومن الملفت للنظر أن التعددية السياسية كأحد أشكال التعددية ارتبطت بمفهوم الديمقراطية والليبرالية، فقد أشار "**جون لوك**" إلى أن الدولة ينبغي أن تقوم علي الرضا وأن الحكومة لا يبغي أن تعتمد على السلطة المطلقة أو الأحادية وقد

تم تكريس هذه النظرة التعددية مع كتابات مونتميكو الذي أكد على مبدأ الفصل بين السلطات[١٠]، ويقترح "**سيجموند نيومانSigmund Neumann** " سببا لتعدد الأحزاب يتمثل في وجود الانقسامات داخل المجتمع السياسي تتلخص في التباين القائم علي القومية والدين، فالقوي المقسمة غالبا ما تنشأ عن عناصر لا يمكن الاتفاق عليها داخل الأمة في حين يري بعضهم أن تعدد الأحزاب السياسية وكثرتها، ناجم عن انقسام بعض الأحزاب السياسية فيها أو نتيجة تشكيل أحزاب سياسية جديدة.[١١]

ويرى "**هربرت هايمان**" أن التنشئة السياسية تعني تعلم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع تساعده على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع، ويقول العالمان "**ألموند وبول**" أن التنشئة السياسية هي اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية، وعرفها "**ليفين**" بأنها اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها.[١٢]

ثالثا ـ عوامل تشكيل التباينات السياسية

١ـ مؤسسات التنشئة السياسية:

المؤسسة هي قوام الجماعة التي تشكل منها أي وحدة من وحدات الانتماء، إن الانتماء أمر يدور بين الفكر وبين الشعور الاجتماعي، وإن أي شعور اجتماعي لابد إن "ينظم حتى تكمل له فاعليته الاجتماعية، وأي فكرة اجتماعية لن يكون لها وجود اجتماعي إلا باتصالها بالإنسان وبأثرها في سلوكه ،وفي علاقاته الاجتماعية،

وأي فكرة جمعية لن يكون لها أثرها الجمعي إلا بإتصالها بجماعة وبأثرها في سلوك ذويها وعلاقاتهم، والكيان المؤسسي ليس من المحتم أن يقوم على تنظيم مكتوب وفقا لما اعتدنا أخيرا في صياغتنا المؤسسية لنظم الجمعيات والشركات والوحدات الاجتماعية المختلفة، إنما من الممكن أن تقوم على أعراف وتقاليد وعادات عمل واستقرار لتجارب الماضي.(١٣)

٢ـ التعددية الحزبية وجماعات الضغط:

أ- التعددية الحزبية:

إن السياسة في أي مجتمع ديمقراطي تقوم على أساس التعددية الفكرية والتعددية الحزبية، في سياق يسمح بتداول السلطة ،ولذلك يمكن القول إن كفالة حرية التنظيم في مجال الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني مطلب أساسي من مطالب الديمقراطية في الوطن العربي، وحرية التنظيم بما تتيحه من تعددية سياسية من شأنها أن تجعل الانتخابات المحلية والنيابية آلية فعالة من آليات تداول السلطة، وذلك لأن الظاهرة السائدة في الوطن العربي هي ديمومة النخب السياسية الحاكمة في ظل نظم سياسية لا تسمح إطلاقا بتداول السلطة، وباستخدام آليات مختلفة غير ديمقراطية لتحقيق هذا الهدف.(١٤)

ب-جماعات الضغط " المصالح " السياسية

أما "جماعات الضغط " هم مجموعة من الأفراد لهم مصالح معينة ، قد يكون لهم تنظيم معين وقد لا يكون، هدفهم هو التأثير أو الضغط على السلطة الحاكمة لتحقيق بعض أو كل مصالحهم وهم بذلك يختلفوا عن الأحزاب السياسية التي يكون هدفها المباشر هو الفوز بالسلطة أو المشاركة في ممارستها، فجماعات

الضغط تهدف إلى التأثير على أولئك الذين يقبضون على ناصية السلطة وإلى الضغط عليهم فهي تعتبر حلقة الوصل بين النخبة الحاكمة من ناحية والشعب المحكومين من ناحية ثانية وتتفق مع الأحزاب السياسية في ذلك، مثالا على ذلك جماعات الضغط أو المصالح في المجتمع المصري كالاتحادات الطلابية التي تضغط على النظام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق مصالح الطلاب خاصة في الجامعات المصرية، مثال أخر النقابات العمالية والتي تضغط على النظام الحكومي لتحقيق مصالح جمهور العمال التي تتمثل في رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل، والمثال الثالث: هو جماعة رجال الأعمال المصريين.[١٥]

٣ـ تعدد النخب والرموز السياسية:

إن في المجتمعات الحديثة لا توجد نخبة واحدة، ولكن هناك شبكة معقدة من النخب أو الصفوات المتخصصة التي ترتبط بنظام المجتمع كما ترتبط أعضاء ببعضها البعض بوسائل مختلفة، وعلى ذلك فإنه توجد عددة فئات تشكل الصفوات والنخب التي نادراً ما يكون بينها ملامح عامة مشتركة، فالقانون، والقادة، ورجال الأعمال، والسياسيون، والعلماء، وغيرهم يشكلون الصفوات المؤثرة في المجتمع ولكن بصور مختلفة، ومسئوليات مختلفة، ومصادر قوى أيضاً مختلفة، لذلك من الممكن القول أنه في كل نشاط في كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية توجد نخبة، فإلي جانب مهارتهم وسماتهم المختلفة، فإن البعض منهم قد يكون له ثقل اجتماعي أكثر من غيره إذا كانت لأنشطتهم دلالة اجتماعية أكبر، وغالباً ما ينسحب ذلك على النخبة الحاكمة ذات القوة المؤثرة والمحرك الأساسي للمجتمع.[١٦]

٤ـ طبيعة الثقافة السياسية السائدة :

الثقافة السياسية – هي توزيع من نوع خاص للتوجهات السياسية، والقيم، والشاعر والمعلومات، والمهارات، فكما تؤثر توجهات الناس على ما سيفعلونه، فإن ثقافة الأمة السياسية تؤثر على تصرف المواطنين والقادة من خلال النظام السياسي، ويمكننا مقارنة أوجه الثقافة السياسية في أمم مختلفة، وبذلك نفهم دوافع السلوكيات الحاضرة أو المستقبلية، ولفهم نظام سياسي معين، فإن من المفيد تطوير خارطة للملامح الهامة للثقافة السياسية، إضافة إلى خارطة مقابلة لتركيبته البنيوية ووظائفه. (١٧)

٥ـ التباينات الاقتصادية والاجتماعية

تعد دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وتحليلها لأي مجتمع من أهم العوامل التي تشخص المشاكل المختلفة التي يعانيها، وقد أشار الباحثون إلي أن الخصائص أو "المتغيرات الاقتصادية" يقصد بها مدى توافر الموارد الاقتصادية التي تؤدي إلي إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية أصبحت جانبا مهما في مكانة الفرد وعلاقاته بالأفراد والمجتمع ،حيث الأسرة ذات المستوى الاقتصادي المرتفع بديهيا سيؤثر على المستوى الفرد التعليمي وتشتمل المتغيرات المشار إليها إلي متغير الدخل المرتفع والتي يقصد به مدى توافر الاحتياجات الضرورية للفرد في مستوى معيشته، أما "المتغيرات الاجتماعية " فتشتمل على الأسرة أو العائلة والحالة الاجتماعية، مكان إقامة الأسرة، المستوى التعليمي، الخلفية المهنية للفرد، وفي قول آخر "الأصل الاجتماعي" يعني: المكانة الاجتماعية الذي ينتمي إليه الأفراد الذين توكل إليهم

مهام ومسؤوليات عليا، وعادة ما يحدد الأصل الاجتماعي وفق أصل العائلة وموطنها الأساسي ومكان الولادة، نظريا يصعب الفصل بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في السلوك البشري نظرا لتشابكها ولترابطها مع بعضها البعض [١٨]

الخاتمة

أنه برغم من تعدد وتنوع وسائل التنشئة السياسية بل وتختلف من مجتمع لآخر من حيث أهمية كل وسيلة عن أخرى، إلا أنه من المؤكد أن لها دور فعال في التأثير على التوجهات السياسية للفرد ، بل أن جميعها يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الخلفية الفكرية للأفراد

الهوامش

(١) أسعد مفرج ولجنة من الباحثين، موسوعة عالم السياسة – تعريف شامل للسياسة فكرا وممارسة، نوبليس"NOBILIS" ، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٥

(٢) علي سالم جاسم الجبوري، التعددية الحزبية وإشكالية تداول السلطة في المغرب بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٩ – رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم "معهد البحوث والدراسات العربية – قسم البحوث والدراسات السياسية "، القاهرة،٢٠١١،ص١٠

(٣) طارق البشري، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧، ط٢، ص٣٨-٣٩

(٤) ريتشارد هيجوت. ترجمة / د. حمدي عبد الرحمن و د. محمد عبد الحميد: نظرية التنمية السياسية المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن ، ٢٠٠١ ، صـ ٢٣٩ – ٢٤٠ .

(٥) عامر خضير الكبيسي ، السياسات العامة – مدخل لتطوير أداء الحكومات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، صـ ١٢٥ -١٢٦ .

(٦) عامر مصباح : معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ط ١ ، صـ ٤٦٠-٤٦١

(٧) صفوت محمد العالم: الاتصال السياسي والدعاية الانتخابية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٥، صـ ١٤٠.

(٨) أحمد شلبي: العلوم السياسية وأصول التنظيم السياسي المحلي والدولي في عصر العولمة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، ٢٠١٢، ص٤٥٤

(٩) صفوت محمد العالم ، الاتصال السياسي والدعاية الانتخابية ، مرجع سابق، صـ ١٤٠ .

(١٠) ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٠.

(١١) رعد صالح الألوسي ، التعددية السياسية في عالم الجنوب ، دار مجدولاي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٨ ، ط١ ، صـ ٦٤ .

(١٢) عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع السياسي ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ط٨ ، صـ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(١٣) طارق البشري، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي ،مرجع سابق ،ص٤٤-٤٥

(١٤) السيد يسين، ثورة ٢٥يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٢، ط٢، ص٣٣٥، ص٣٤٠

(١٥) محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٧، صـ٢٥٣، صـ ٢٥٤، صـ٢٥٥.

(١٦) إبراهيم البيومي وآخرون، المواطنة والتحول الديمقراطي في مصر، مرجع سابق ، صـ ٦٥.

(١٧) أسعد مفرج ولجنة من الباحثين، موسوعة عالم السياسة – تعريف شامل للسياسية فكرا وممارسة، مرجع سابق، صـ ١٣١ – ١٣٢ .

(١٨) هند حسين أحمد خيري، أثر الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية على أداء النخبة الوزارية في مصر"دراسة حالة لأداء الوزراء رجال الأعمال١٩٩٩ -٢٠١١" – رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥، ص٦٥-٦٨

المراجـــــع

(١) طارق البشري، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي ، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧، ط٢.

(٢) عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع السياسي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ط٨

(٣) أسعد مفرج ولجنة من الباحثين، موسوعة عالم السياسة- تعريف شامل للسياسة فكرا وممارسة، نوبليس"NOBILIS"، بيروت، ٢٠٠٦ ، ط١.

(٤) إبراهيم البيومي وآخرون، المواطنة والتحول الديمقراطي في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – قسم بحوث وقياسات الرأي العام، القاهرة، ٢٠٠٩.

(٥) السيد يسين، ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٢، ط٢.

(٦) صفوت محمد العالم: الاتصال السياسي والدعاية الانتخابية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.

(٧) أحمد شلبي: العلوم السياسية وأصول التنظيم السياسي المحلي والدولي في عصر العولمة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٢.

(٨) هند حسين أحمد خيري، أثر الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية على أداء النخبة الوزارية في مصر"دراسة حالة لأداء الوزراء رجال الأعمال ١٩٩٩-٢٠١١" – رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

[٩] ريتشارد هيجوت. ترجمة / د. حمدي عبد الرحمن و د. محمد عبد الحميد: نظرية التنمية السياسية المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن ، ٢٠٠١.

[١٠] رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، دار مجدولاي للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٨ ، ط١.

[١١] علي سالم جاسم الجبوري، التعددية الحزبية وإشكالية تداول السلطة في المغرب بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٩ – رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم "معهد البحوث والدراسات العربية – قسم البحوث والدراسات السياسية "، القاهرة،٢٠١١.

[١٢] محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٧م.